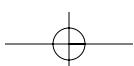
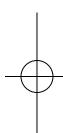
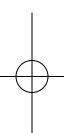


الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة

الرشوة

كيف نتعرّف عليها؟

كيف نحاربها؟



تقديم

إن الوعي بالمواطنة أهم الأهداف وأطولها أمدا وأصعبها منالا في مجال محاربة الرشوة⁽¹⁾. ومن بنود تكوين هذا الوعي "إعداد برامج وأنشطة للتحسيس والتقويم في موضوع الشفافية ومكافحة الرشوة تستهدف التلاميذ والتلميدات وكافة الأطر التربوية والإدارية"⁽²⁾.

على المواطن الفاعل إذن، إن لا يقبل أن يقف عاجزا أمام جائحة اجتماعية واقتصادية وسياسية وأخلاقية مدمرة كالرشوة وكأنها "شر لا بد منه" أو "نقطة قي طيها نعم"؛ بل عليه أن يلح في كشفها ومعرفة أشكالها وتجلیانها وانعکاساتها وكذا أشكال وطرق مواجهتها.

ولقد أنجز هذا الكتاب في سياق الجهود التي تبذلها الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة - ترنسبارنسي المغرب - والنسيج الجماعي للتحسيس بآفة الرشوة؛ ذلك أنه عندما يتعلق الأمر بظاهرة تمتد جذورها في جميع المناحي المجتمعية فإن محاربتها وتطويقها يقتضي التفكير في كل السبل والأنماط التي تمكن من صدها، ومن المؤكد أن المنظومة التربوية دور فعال في هذا المجال والذي يتجلی بالأساس في التوعية والتواصل والتحسيس؛ ولاشك أن اتفاقية الشراكة والتعاون المبرمة ما بين وزارة التربية الوطنية والجمعية المغربية لمحاربة الرشوة بتاريخ 10 دجنبر 2003 ستساهم بشكل إيجابي في توعية ناشئتنا لتعزيز قيم مناهضة الرشوة و"التحسيس بخطورة هذه الآفة المدمرة وبانعکاساتها السلبية على المجتمع المغربي، وإلى الدعوة للتصدي لها ورفضها ومحاربتها فيما كانت أشكالها وتمظهراتها"⁽³⁾.

-
1. التكوين في مجال محاربة الرشوة : الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة، نصوص ووثائق.
 2. اتفاقية الشراكة والتعاون بين وزارة التربية الوطنية والشباب الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة.
 3. المذكورة الوزارية رقم 167 بتاريخ 31/12/2003

نشكر السيد وزير التربية الوطنية والتعليم العالي وتكوين الأطر والبحث العلمي واللجنة المركزية لحقوق الإنسان والمواطنة وكل الأطر التربوية الذين يسروا عملنا وساهموا فيه وشجعوا عليه؛ كما نشكر كل الفاعلين في مجتمعنا المدني وفي مجال محاربة الرشوة، وكل المساهمين في إنجاز هذا الكتاب.

لنا أيضاً كلمة شكر وتقدير للسيد محمد بلمجدوب الذي سهر على انتقاء مواد هذا الكتاب وتسييقها وتحريرها.

كما لا ننسى كل الجهود والمساهمات التي تطلبها إنجاز كتيب مثل هذا من عدة أشخاص يقصر المجال عن ذكرهم هنا ولا يضيق الصدر بحفظ جميعهم، فليتقبلوا الشكر والتحية.

الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة
ترانسبرنسي المغرب

الصفحات الخضراء

ما نعرفه عن الرشوة وسبل محاربتها

في مستهل كل حلقة من هذه الحلقات، سيكون علينا أن نفتح باب الحوار وتبادل الرأي حتى نستحضر معلوماتنا ونقارنها وندققها، ثم نرتيبها ونصنفها، قبل أن نستنتج بأنفسنا التعريفات والفوائد والأحكام، آخ. في هذه الصفحات نجد أسئلة وتوجيهات ومقترنات، آخ، تساعدنا على إثراء الحوار.

نقوم بتسجيل مختلف الأجبوبة والأفكار والآراء (على السبورة، مثلا)، ثم نرتيبها، ونناقشها، لنحدد نقط الاتفاق أو التقارب ونقط الاختلاف ... هذه عملية بالغة الأهمية : قبل أن يُلقّننا أيّ كان ماهي الرشوة وكيف نحاربها، علينا أن نستثمر، أولاً، ما لقّننا إياه ملاحظاتنا وتفكيرنا.

بل وتجربتنا (رغم سenna) عن الرشوة وسبل محاربتها.



الحلقة الأولى: ما نعرفه عن الرشوة في مجتمعنا

- هل الرشوة موجودة في مجتمعنا؟
 - هل تعرف بعض الحالات؟ أذكرها.
 - كيف عرفت هذه الحالات؟ كنت حاضراً عند وقوعها؟ سمعت عنها في وسطك العائلي؟ في حييك؟ من زملائك في المدرسة؟ سمعت أو قرأت عنها في وسائل الإعلام (تلفزة، إذاعة، صحف...)؟
 - أين وقعت؟
 - من شارك فيها؟
 - من قدم الرشوة، وكيف نسميه؟
 - من تلقاها وكيف نسميه؟
- لنلخص ما تتوفر لنا من أجوبة وأفكار وملاحظات ولنحاول أن نحدد مدى انتشار الرشوة في مجتمعنا، وال المجالات التي تنتشر فيها ونوعية الفاعلين وموقعهم.
- بعدما نقارن استنتاجاتنا بما سنطلع عليه في الحلقة الأولى من الصفحات الحمراء، سنكون قد قمنا بخطوة أولى، وهامة، في التعرف على الرشوة لمحاربتها.



الحلقة الثانية لنحاول تحديد الرشوة وأشكالها و مجالاتها

لنرجع إلى خلاصات الحلقة السابقة : رأينا أن فعل الرشوة يفترض راشيا ومرتاشيا وموضوع الرشوة أو الارتباط أو كليهما، ولا شك أن مجالات الرشوة التي ذكرنا العديد من أمثلتها جد مختلفة.

- هل يقتصر الأمر على موظفين وأعوان من صنف مقدم الحي، وعلى طلب شهادة السكنى وما إليها؟

- ما هي الفئات الاجتماعية التي يمكن أن نصادف فيها المرتاشين؟ وما هي الفئات التي نصادف فيها الراشين؟

- وما هي مختلف الشؤون والمجالات العامة أو الخاصة التي صارت قابلة للمعالجة بالرشوة؟

- هل للرشوة في هذا المجال أو ذاك نفس "الثمن"؟ لنحاول تقدير حده الأدنى والأقصى ...

على ضوء ما وصلنا إليه ورتباها وصنفتها، لنحاول أن نحدد ظروف ومجالات الرشوة، ثم أشكالها وأحجامها.

لما نكون قد انتهينا من تسجيل أجوبتنا عن الأسئلة السابقة وأرائنا في المواضيع التي تشيرها، وبعدما نكون قد قمنا بترتيب كل هذا وتصنيفه، يصير بإمكاننا الاطلاع على ما يرد في الحلقة الثانية من الصفحات الحمراء ومناقشته.



الحلقة الثالثة لنبحث عن أسباب الرشوة

بالرجوع إلى ما استفدناه في الحلقتين السابقتين، لنحاول الآن أن نعرف أسباب الرشوة وغاياتها.

اعتماد على الأمثلة والنماذج التي سجلناها وعلى التصنيفات التي اطلعنا عليها ("الرشوة الكبرى" و"الرشوة الصغرى"، مثلا). لنحاول أن نعرف دواعي كل من الراشي والمرتشي في ممارسة الرشوة:

- ماذا كان هدف كل منهم من هذه الممارسة؟
- ماهي الحالات التي كانت غاية الراشي فيها مشروعة (بلغ شيء مشروع) والحالات التي كانت فيها غير مشروعة؟
- هل هناك حالات كانت فيها غاية المرتشي "مشروعة"؟
- ماهي الظروف والعوامل التي تضافرت حتى يسعى كل من المرتشي والراشي إلى غاية مشروعية أو غير مشروعية عن طريق الرشوة؟

(النحاول، مثلا، أن نتصور أن المرتشي كان في وظيفة أو مكان آخر غير الذين كان فيهما عند قيامه بالارتشاء، أو أن "الخدمة" التي قدمها لا تحتاج إليه، أو تقدم بطرق أخرى، آخ، أو أن الراشي كان شخصا آخر أو في وضع آخر، آخ).

إذن، لا بد من توفر عدة ظروف اقتصادية، سياسية، اجتماعية، إدارية، قانونية، آخ. حتى يتمكن الراشي والمرتشي من عقد "صفقة" الرشوة.

لنعم، إذن، بتشخصيص ملاحظاتنا وأرائنا في هذه الحلقة، قبل أن نلقي نظرة على بعض أفكار الدارسين لظاهرة الرشوة والعاملين على كشفها ومحاربتها.

هذه الأفكار قابلة للنقاش، مثلا: هل ما نقرؤه في الصفحة المقابلة (الحلقة الثالثة، الصفحات الحمراء) ينطبق على كل حالات الرشوة، صغيرها وكبیرها؟

هكذا تكون قد مهدنا للحلقة التالية: تعريف الرشوة.



الحلقة الرابعة لناحول تعريف الرشوة

على ضوء ما سبق، لناحول صياغة تعريف بالرشوة. ما دمنا قد قطعنا أشواطاً في فهم الرشوة، لناحول صياغة تعريف عام وشامل لها، يتحاشى الوقوف عند الأمثلة ("الرشوة هي أن تفعل، مثلاً، كذا أو كذا").

ثم نجمع كل التعريفات المقترحة، بما فيها تعريفات الصفحة المقابلة (الحلقة 4، الصفحات الحمراء) ونخضعها للنقد والتقييم. المهم أن نحاول صياغة تعريفنا، ثم أن ندرك أن تعريف الرشوة لا يمكن أن يكون في دقة تعريف الأشكال الهندسية أو العناصر الكيميائية. لنخلص في النهاية إلى أن صياغة التعريفات أمر ضروري، حتى نعرف ما نقول وما نفعل، لكنه لا يلغى استحضار الطابع المعقد والشامل للظاهرة وكذا المتكامل (مع ظواهر وأمور أخرى).



الحلقة الخامسة المواقف الرسمية والنظرية من الرشوة

من الأفضل في هذه الحلقة ألا نُطْلِق العِنَان لمشاعرنا وخواطernا، فما كذا يعالج داء عضال كالرشوة.

لنحاول أن نستحضر معلوماتنا عما هو موجود فعلاً في المجال الذي يشكل موضوع هذه الحلقة : قوانين، فصول منها، كلام ساسة وقادة سياسيين، آخـ، آيات أو أحاديث، حكم وأمثال، آخـ.

1. موقف القانون من الرشوة (أنظر الحلقة الثانية الصفحات الحمراء) :

2. موقف الإسلام من الرشوة :

3. موقف الأخلاق العامة (فلسفـة ومفكـرون، اقتصـاديـون واجـتمـاعـيون،

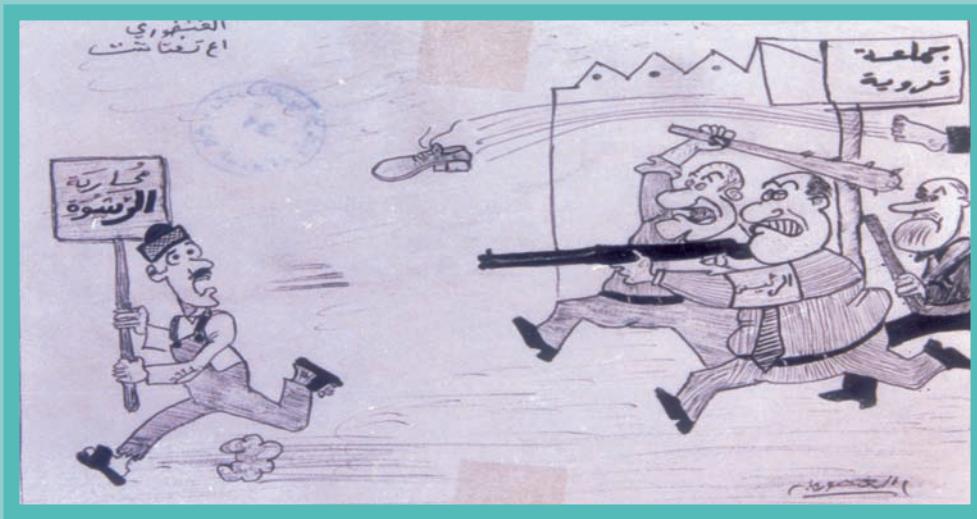
4. مواقـفـ السـيـاسـيـينـ :

5. مواقـفـ الـهـيـئـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ وـالـمـجـتمـعـ المـدـنـيـ :

6. مواقـفـ أـخـرىـ ...

لا تنسوا أن موضوع هذه الحلقة هو "المواقف الرسمية والنظرية"، أي المواقف التي تعتمد على ما ينبغي أن يقال ويفعل في أمر الرشوة... أما ما يقال وما هو حاصل فعلا، فموضع حلقة لاحقة.

لنجاول في هذه الحلقة أن نستحضر أقصى ما نعرف عن هذا الموضوع قبل أن ننتقل للحلقة الخامسة من الصفحات الحمراء. المراد هنا وفي الحلقات المقبلة هو أن نتعود على الملاحظة والتتبع الدقيق النافذ الناقد لأقوالنا وأقوال غيرنا، وأفعالنا وأفعالهم، ومطابقة هذه لتلك أو منافاتها لها.



الحلقة السادسة المواقف العملية السائدة في المجتمع من ظاهرة الرشوة

I. عند عامة الناس

1. لننطلق من هذه الحقيقة البسيطة:

راشي رشوة (=====) مرتشي

بمعنى أن كلي الطرفين (الراشي والمرتشي) يفترض صاحبه وأن الرشوة تفترض وجودهما معاً وعلاقتهما ببعضهما. فإذا رجعنا إلى ما سجلناه من شیوع الرشوة في مجتمعنا، فماذا نستنتج منطقياً عن الموقف الفعلي لهذا المجتمع من الرشوة؟ هل يوافق أو يناقض ما رأينا في الحلقة السابقة؟

2. للراشين والمرتشين " عبر " و " أمثال " " مبرّرة " للرشوة، لنذكر ما نعرف منها ونسجله.

3. للراشين والمرتشين أيضاً " تعليقات " و " مبرّرات " اقتصادية واجتماعية وسياسية آخ، لنذكر ما نعرفه منها ونسجله.

لنَكُنَّا فَالآن بِتَأْمِلِ الصُورَتَيْن الَّتِيْن ارْتَسَمْتَا فِي ذَهَنِنَا فِي هَذِهِ
الْحَلْقَة وَسَابِقَتْهَا وَبِمَقَارِنَتِهِمَا وَاسْتَخْلَاصِ الدُّرُوسِ مِنْ هَذِهِ الْمَقَارِنَةِ.
هَذَا لَا يَعْنِي أَنَّنَا لَمْ نَبْلُغْ بَعْدَ مَرْحَلَةِ مَقَابِلَةِ الْأَقْوَالِ بِالْأَفْعَالِ، بَلْ مَا نَزَالُ
عِنْدَ مَقَابِلَةِ كَلَامٍ مِنْ صَنْفِ مُعَيْنٍ فِي مَقَامٍ مُعَيْنٍ بِكَلَامٍ آخَرَ مِنْ نَوْعٍ آخَرَ
فِي مَقَامٍ آخَرَ.

مَاذَا نَسْتَخْلَصُ إِذَا تَبَيَّنَ لَنَا أَنْ شَخْصًا مَا "يَدْخُلُ فِي الْكَلَامِ وَيَخْرُجُ"؟
وَهَذَا لَنْ تَفَاجَئَنَا مَقَارِنَةُ الْقَوْلِ بِالْفَعْلِ.



الحلقة السابعة عن أشكال محاربة الرشوة

يتعلق الأمر في هذه الحلقة بما تم أو يتم القيام به حالياً لمحاربة الرشوة من طرف السلطات العمومية.

- لا شك أنكم سمعتم أو قرأتם في وسائل الإعلام عن قضايا خطيرة تتعلق بمؤسسات مالية عمومية تم التصرف فيها بأموال عموم الناس بشكل لا يقبل قانوناً ولا اقتصاداً ولا سياسة ولا ديناً ولا أخلاقاً...
- لنذكر هذه المؤسسات (من الأفضل أن نعطي أسماءها الرسمية الكاملة مع اسمها الشائع).

- لنتسأّل ما علاقه هذا بالرشوة؟
- إذا تعذر الجواب، لنقلب السؤال : ما علاقه الرشوة بما حدث ؟ ولنذكر، مثلاً، أنواع الممارسات التي يحرّمها القانون ويتبعها على غرار الرشوة.

- ولنقترب أكثر من الجواب، لنذكر أن هنالك قروضا باهظة المقدار منحت دون فائدة أو ضمانة أو تبرير، أو زاد قدرها عما هو مشروع ومعمول به، أو كل هذا وذاك.
 - هل كان هذا يحدث لو كان أهل القرار في منح هذه الأموال محاسبين مراقبين؟
 - وبما أن منفعة المستفيدين من هذه "القروض" واضحة بّينـة، هل كان للأمرـين بـمنـهم إـيـاهـا أـن يـفـعـلـوا ذـلـك دون تـحـقـيقـ مـصـلـحةـ خـاصـةـ بـهـمـ؟
 - عندما لا يهرب من افتضح أمرـهـمـ من هـؤـلـاءـ وأـوـلـئـكـ إلى "أـرـضـ اللـهـ الـوـاسـعـةـ"، فإـنـهـمـ يتـهـربـونـ بـإـلـقاءـ الـمـسـؤـلـيـةـ بـعـضـهـمـ عـلـىـ بـعـضـ ماـهـيـ صـفـاتـ وـدـرـجـاتـ هـؤـلـاءـ الـهـارـبـينـ وـالـمـتـهـربـينـ؟
 - ماـهـيـ الـمـؤـسـسـاتـ وـالـهـيـئـاتـ الـتـيـ تـدـخـلـتـ فـيـ هـذـاـ الـأـمـرـ؟ـ التـنـفـيـذـيـةـ،ـ التـشـريعـيـةـ،ـ الـقـضـائـيـةـ،ـ الصـحـافـةـ وـوـسـائـلـ الـإـعـلامـ،ـ الـهـيـئـاتـ غـيرـ الـحـكـومـيـةـ،ـ آـلـخــ.
 - لنحاول أن ندقق موقف هـؤـلـاءـ وأـوـلـئـكـ: متـىـ تـدـخـلـواـ (ـاتـخـذـواـ الـمـبـادـرـةـ،ـ تـدـخـلـواـ بـعـدـ اـفـتـضـاحـ الـأـمـرـ...ـ)ـ؟ـ كـيـفـ تـدـخـلـواـ (ـهـنـاكـ مـنـ اـتـهـمـ "ـبـتـضـخـيمـ"ـ الـأـمـورـ،ـ هـلـ هـنـاكـ مـنـ سـعـىـ إـلـىـ التـقـليلـ مـنـ شـأنـهـ؟ـ)ـ.
 - ماـذـاـ كـانـتـ التـدـابـيرـ الـمـتـخـذـةـ؟ـ مـنـ تـعـرـضـ لـلـمـتـابـعـةـ وـمـنـ أـفـلـتـ مـنـهـاـ؟ـ
 - هلـ تـعـتـبـرـونـ أـنـ كـلـ هـذـاـ وـمـثـلـ هـذـاـ كـفـيلـ بـزـجـ الرـشـوةـ وـمـاـ إـلـيـهـاـ؟ـ أـوـ الحـدـمـنـهـاـ؟ـ أـوـ إـبـقاءـ دـارـ لـقـمانـ عـلـىـ حـالـهـاـ؟ـ
- أـنـتـمـ أـبـنـاءـ وـبـنـاتـ الـيـوـمـ فـكـرـواـ فـيـمـاـ يـحـدـثـ الـيـوـمـ وـمـاـ تـرـيـدـونـ أـنـ تـحـقـيقـهـ غـداـ.ـ أـمـاـ الـصـفـحةـ الـحـمـراءـ الـمـقـابـلـةـ لـهـذـهـ الـحـلـقـةـ فـتـفـيـدـكـمـ بـتـجـرـيـةـ الـأـمـسـ الـقـرـيبـ.



الحلقة الثامنة ما الفائدة من الرشوة؟ ومن المستفيد منها؟ وماهي أضرار الرشوة ومن المتضرر منها؟

لند الآن إلى كل ما سجلناه واستخلصنا أنفا، لاسيما منذ الحلقة الخامسة:

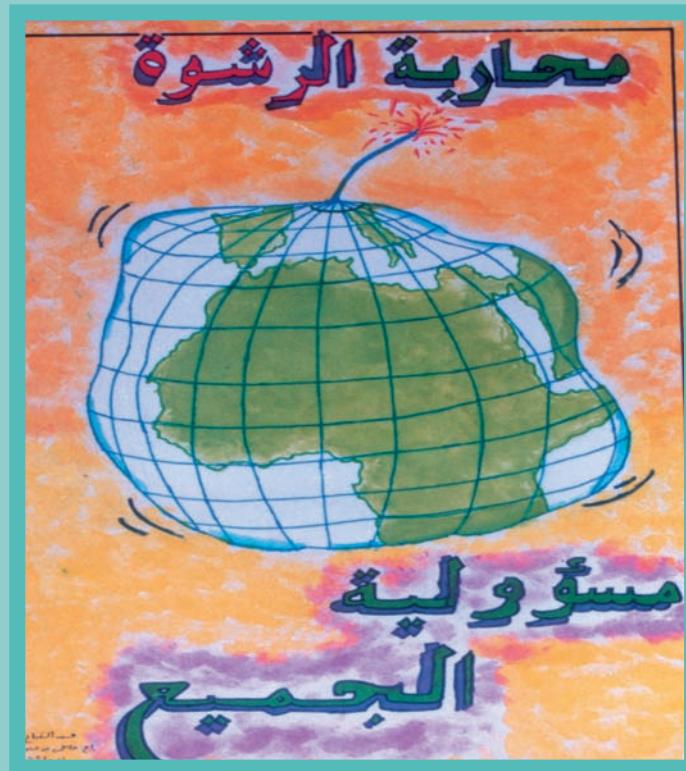
هل كل ما يُقال ويُفعل ضد الرشوة أدى، أو يؤدي إلى تراجعها؟ لماذا؟
هل يرجع هذا إلى هذه الأقوال والأفعال نفسها؟ أو إلى القائلين والقائمين بها؟ أو إلى الأمرين معاً؟ لمَ وكيف؟
ثم لتأمل فيما يقال لتبرير الرشوة. هل يمكن اعتباره جواباً بلغة "الواقع" على أحكام بلغة المُثُل (الدينية، الأخلاقية، آخ)؟
ألا نجد في الواقع الأشمل أجوبة فعلية على "لغة واقع" الرشوة؟
إن كانت تلك هي منافعنا، فهل هي سالمـة من المضار؟ أية مضار؟
لنقارنها "بالمـنافع"، ولنجـب عن السؤـال: من ينتـفع من الرشـوة ومن يتـضرـر مـنـها؟
لنحاـول دائمـاً صيـاغـة أسـئـلـتـنا وأجـوبـتـنا بـأنـفـسـنـا قـبـلـ أنـ نـسـتـأـنسـ بـمـاـ يـردـ فيـ الصـفـحةـ الحـمـراءـ المـقـابـلةـ.



الحلقة التاسعة كيف نحارب الرشوة؟

في هذه الحلقة سنحاول الحديث عن واجبات مجتمعنا (ونحن أحد عناصره الأساسية) في محاربة الرشوة.

- دور السلطة التشريعية : هل تحتاج محاربة الرشوة إلى إصدار قوانين أخرى ؟
- دور السلطة التنفيذية : بالنظر إلى ما رأينا آنفا، لاسيما الحلقة السابعة، هل تستعمل الحكومة القوانين الجاري بها العمل، وكيف ؟ هل سمعتم، مثلا، عن "مطاردة الساحرات" ؟ من قال هذا ؟ وماذا كان يعني ؟ وكيف كان عليه وعلى أمثاله أن يتصرفوا، في نظركم ؟ وهل يكفي هذا ؟
- دور القضاء: متى وكيف يتعامل القضاء مع الرشوة؟ وكيف ترون دوره؟
- وماذا عن دور وسائل الإعلام ؟
- ماذا تعرفون عن الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة ؟ عن النسيج الجمعوي لمحاربة الرشوة ؟
- هل تعرفون أفرادا أو جماعات أخرى يحاربون الرشوة ؟ ماذا وكيف يفعلون ؟

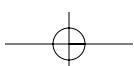
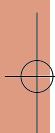
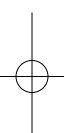


الحلقة العاشرة كيف نحارب الرشوة؟

الآن، لنفكّر في موقفنا من الرشوة وفي ما يمكن أن نقوم به للمساهمة في محاربتها.

- هل نكتفي بالامتناع عن الرشوة والارتشاء؟ بماذا نصف هذا الموقف؟
 - هل نقف عند حدود الأعمال الفردية؟ أية أعمال؟ كيف نقوم بها؟ في أيّة مجالات (أسرة، حي، مدرسة، آخ).

- هل علينا أن نساهم في أعمال جماعية؟ كيف؟ أين آخ.
 - لنحاول أن نَعْرِف نفسينا بنفسنا المعرفة ما نريد وما نستطيع عمله لمحاربة الرشوة، قبل أن نستفيد من تجارب أقراننا وـ لِمَ لا؟ - نضيف إليها من عندنا.



الصفحات الحمراء ما يمكن أن نضيفه إلى معلوماتنا عن الرشوة وسبل محاربتها

في هذه الصفحات نجد عناصر مكملة لتلك التي توفرت لنا في المرحلة الأولى والصفحات الخضراء: معلومات، بيانات، تعريفات، آراء... مستوحاة من دراسة وتفكيير من سبقونا إلى ميدان التعرف على الرشوة والتعريف بها وبآثارها، وكذا من تجربتهم ونضالهم ضدها. إنها مساهمة أخرى في حواركم، يمكن أن تناقشوها وتقارنوها بما توصلتم إليه في المرحلة السابقة من كل حلقة.

الحلقة الأولى

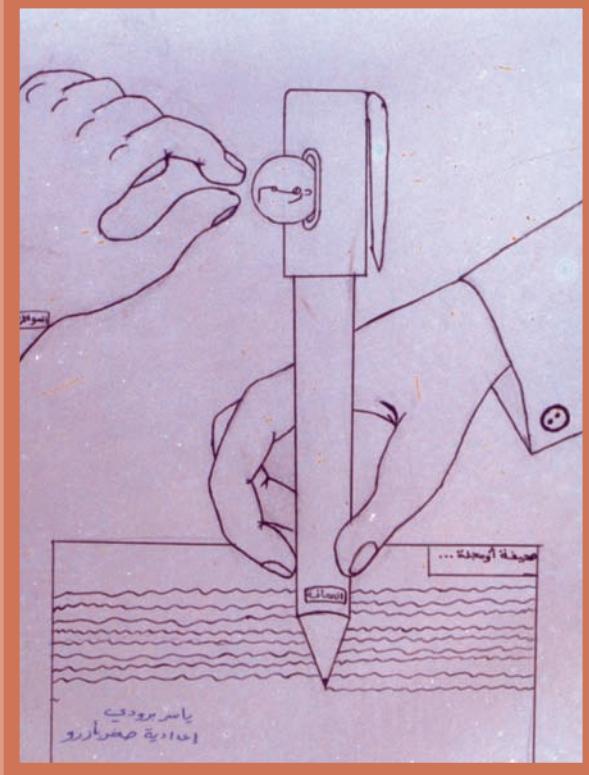
أضف إلى

معلوماتك عن

الرشوة

ومدى انتشارها

في مجتمعنا



سواء كان الحديث، أو المتحدث عن الرشوة مرتكزاً على قول صادق أو لم يكن، فإن الأوصاف الواردة في حقها تأتي صارمة قاسية. قلنا في تقديم هذا الكتيب أن الرشوة "جائحة اجتماعية"، ويستعمل أغلب المتحدثين عنها رسمياً وعلنا لفظة "آفة". ويمكن أن ننصل ونقرأ لهؤلاء وأولئك وغيرهم لنكون قاموساً صغيراً أو كبيراً للألفاظ التشريع العلني بالرشوة ... حتى نقابلها بقاموس تقريرٍ** الرشوة وتبرئتها (كما سنرى عما قريب) في مجالس التهams والمناجاة.

لكن الصفات والنعوت لا تهم، لنُسَمِّ الرشوة "رشوة"، أو حتى "شيئاً". لكننا لا بد أن نعي أنها شيء فظيع وشائع "ظاهرة اجتماعية معقدة ومتعددة الأبعاد، سياسية وثقافية وأخلاقية وقانونية، آخ."⁽¹⁾

لنقرأ هذا المقتطف :

”منذ قرنين ونيف قال الفيلسوف مونتسكيو (Montesquieu) ما مؤداته : “يصير الشعب شقيا لما يسعى أولو أمره إلى التستر على فسادهم بإفساده“.

كان مونتسكيو يتحدث عن عادات أهل زمانه وأخلاقهم، لكنه أبان في نفس الوقت عن بُعد نظره لبعض الواقع [في زماننا]. الرشوة، التي كانت من باب التلميح (أو الضمني)، صارت اليوم من باب التصريح، إن لم تكن أحياناً من باب التبني. مضمرة ومتسترة أم واضحة وظاهرة، الرشوة درجات، وجودها مشهود في مختلف قطاعات النشاط، خصوصية كانت أم عمومية، سياسية أم إدارية، بالأمس أقل قليلاً من اليوم، والارتسام الذي تخلفه في الأذهان أنها من باب ما هو مكتسب.

باب ماليس بحق وهو مكتسب [...]⁽²⁾

فالمواطن، لما يؤدي الثمن، يبدو وكأنه اشتري ”حق“ ممارسة ما لا يسمح له به القانون، سواء أتعلق الأمر ببيع أم شراء، بالتنقل أم بالتوقف، بتجزئة العقارات أم البناء على أرضها، أو بعرض البضائع ونشرها على الطريق العمومية. كل هذه الأفعال التي تدور حولها عمليات اقتطاع وأداء تؤدي إلى تنظيم الرشوة وتحديد بنيتها وتحديد أماكنها ومستوياتها وأسعارها.“⁽³⁾

ولنتأمل، في الختام، هذه الواقعة :

روى أحدهم أنه قصد مقدم حي شعبي بإحدى مقاطعات مدینته طلباً لشهادة السكنى، فرده المقدم عدة مرات مدعياً أن طالب الوثيقة لا يستطيع إثبات إقامته منذ مدة معينة بالحي المذكور، ولما ”فهم أصحابنا نفسه“، قام بدس ورقة مالية في يد المقدم، فصاح فيه هذا

الأخير: «آتَ مالك حشمان؟ علقها فراس القصبة وعليها!»
 أضيفوا إلى لائحة النعوت، إذن، أن الرشوة في مجتمعنا صارت
 "وحّة".

* الجائحة هي نفس الكلمة الدارجة الشائعة الاستعمال "الجائحة".

** مرح.
 (1) التكوين ... ص.13.
 (2) التكوين ... ص.44.
 (3) التكوين ... ص.45.



الحالة الثانية لتوسيع معرفتنا ظاهرة الرشوة وأصنافها و مجالات

بما أن الرشوة ظاهرة اجتماعية شاملة ومعقدة فإن تعريفاتها متعددة.

1. يصنف القانون الرشوة مع جرائم أخرى قد ترتبط بها، وتدخل معها في باب الفساد الإداري والمالي والاجتماعي والسياسي، آخ. وهذه الأفعال هي: السلوكيات غير الآمنة، كتحويل أموال أو أدوات أو مواد، آخ من طرف شخص ائتمنته عليها هيئة عمومية أو خصوصية، لاستعمالها في مصلحته الخاصة.

الارتقاء المطابع : هو إقدام شخص بطلب أو قبول هدية من أجل القيام بعمل من أعمال وظيفته، أو أي عمل، ولو أنه خارج عن اختصاصاته إلا أن وظيفته سهلته (والمثال الشائع هو مثال الموظف الذي يطلب نقودا من أجل إعداد وثيقة يكون تسليمها من اختصاصاته). ويقوم الارتقاء المطابع عندما يطلب أو يقبل الموظف هدية من أجل الامتناع عن أي عمل يدخل في اختصاصاته وظائفه (مثلا العون المُحرر للمحضر الذي يقبل عدم تحrir محضر لمخالفة قانون السير مقابل بعض الدرهم).

الرشوة النشيطة : يمارسها من استعمل عنفاً أو تهديداً أو قدم وعداً أو عرضاً أو هبة أو هدية أو أية فائدة أخرى لكي يحصل [من شخص آخر] السلوك الذي يرغب فيه وقد يكون امتناعاً عن القيام بالواجب أو تصرفاً غير مسموح به. وكذلك يعد مرتكباً للرشوة النشيطة من قدم وعداً أو هبة أو أية فائدة أخرى من أجل الحصول على مزية من شخص نتيجة نفوذه الحقيقي أو المفترض.

استغلال النفوذ : يُعد مرتكباً لجريمة استغلال النفوذ كل شخص تسلم أجراً أو فائدة من أجل تمكين شخص من مزية، مستغلًا بذلك نفوذه الحقيقي أو المفترض.

يتعلق الأمر بجريمة قربة من الرشوة. ففي الحالتين يتم تسلّم أجراً أو فائدة. وفي الرشوة يُقدم أجراً مقابل عمل من أعمال الخدمة - الوظيفة، بينما يخص الأمر هنا تقديم أجراً مقابل تدخل من أجل الحصول على مزية.

الغدر : يُعد مرتكباً للغدر كل قاض أو موظف عمومي طلب أو تلقى أو فرض أو أمر بتحصيل ما يعلم أنه غير مستحق أو أنه يتجاوز المستحق سواء للإدارة العمومية أو للأطراف التي يحصل لحسابها، أو لنفسه. في حالة الغدر يطالب الموظف، باعتباره حقاً (مبرراً قانوناً)، بالمبلغ الذي يتم تسليمه له. أما في الرشوة فيطلب الموظف أو يتلقى هدية لا تعتبر بمقابلة شيء مستحق شرعاً.

الاختلاس : يعرفه القانون الجنائي كما يلي "يُعد اختلاساً قيام كل قاض أو موظف عمومي بتبييض أو اختلاس أو احتياز بدون حق أو إخفاء أموال عامة أو خاصة أو سندات تقوم مقامها أو حُججاً أو عقوداً أو منقولات موضوعة تحت يده بهم قتضى وظيفته أو بسببها."

الحصول اللاقانوني على فوائد : يمكن تعريف هذه الجريمة باعتبارها تتمثل في استحواذ موظف على منافع من أنشطة يسهر على إدارتها أو الإشراف عليها.

وهذه الجرائم منصوص عليها وعلى عقوباتها في القانون الجنائي المغربي. وهناك جرائم أخرى نصت عليها قوانين أخرى مثل:
التعسف في استعمال أموال اجتماعية : هو السلوك الذي يقوم به مسير شركة تجارية عندما يستعمل مركزها من أجل قضاء مصالح شخصية. وتعاقب القوانين الحديثة العهد بالصدور حول الشركات التجارية هذه السلوكيات بتهمة تسمى "سوء استعمال ممتلكات اجتماعية".

الجرائم في مجال الانتخابات : تعاقب المادة 100 من مدونة الانتخابات "كل من حصل أو حاول الحصول على صوت ناخب أو أصوات عدة ناخبيين بفضل هدايا أو تبرعات نقدية أو عينية أو وعد بها أو بوظائف عامة أو خاصة أو منافع أخرى قصد بها التأثير على تصويتهم سواء أكان ذلك بطريقة مباشرة أم بواسطة الغير أم استعمال نفس الوسائل لحمل أو محاولة حمل ناخب أو عدة ناخبيين على الإمساك عن التصويت."

الرشوة في الصفقات العمومية : يعاقب القانون كل من طلب أو قبل عرضاً أو وعداً أو طلب أو تسلم هبة أو هدية أو أية فائدة أخرى من أجل تمكين شخص أو محاولة تمكينه من الحصول على صفقة أو مشروع أو أي ربح ناتج عن اتفاق يُعقد مع السلطة العمومية أو مع إدارة موضوعة تحت إشراف السلطة العمومية ...

الفائدة قد تكتسي أحياناً طابعاً مختلفاً يسمى "الزيونية" (أي تفضيل التعامل مع طائفة معينة من الناس) وتكون الجريمة قائمة حتى لو أعطى الامتياز دون أي مقابل (مثلاً من أجل تقديم خدمة لصديق) وتلك ليست هي حالة الرشوة أو استغلال النفوذ.

النفوذ. ولكنها "تندرج في سياق طويل وغير شفاف من المبادرات والهبات ورد الهبات وهو ما يجعلها أكثر تعقيداً ويستعصي معه فهمها ومحاربتها".

يتجلى من خلال سرد الأحكام القانونية⁽¹⁾ يتبيّن أن الرشوة مستeshireة في أوصال مجتمعنا، وأنها متعددة الأعراض والأشكال وكذا الأحجام:

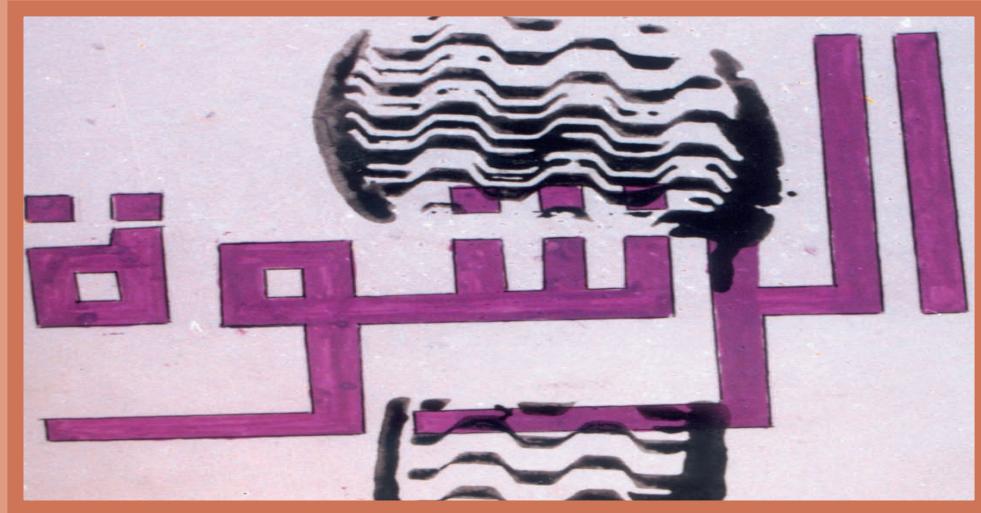
فهناك من الدارسين من يميز:
 ”الرشوة الكبرى“، والتي تمارس على صعيد مراكز القرار المترتبة في
 مصادر التمويل الكبرى نسبياً (اعتمادات، مساعدات دولية، صفقات
 عمومية، آخ.). حيث تكتسي القدرة على الارتباط بمدار من مدارات
 اتخاذ القرار أهمية أكبر من القدرة على إنتاج الأمتنة والخدمات
 المناسبة.“⁽²⁾

و”الرشوة الصغرى“ وتمارس ”على مستوى أكثر تواضعاً تفعل ظواهر
 من النوع الريعي فعلها في العديد من المجالات مثل تسليم الرخص
 والترخيصات ومختلف الإشهادات (بما فيها شهادة الضعف!)
 والتملص الضريبي وشراء الأصوات وإلغاء الغرامات...“⁽³⁾
 كما أن لها ”الوانا“ مختلفة، سنراها لما نصل إلى الحديث عن
 المواقف الفعلية من الرشوة.

(1) للمزيد من التفصيل، انظر ميشيل الزاري، ”الجوانب القانونية للرشوة“، التكوين...، ص. 73 وما يليها.

(2) التكوين...، ص. 16.

(3) نفس المرجع، نفس الموضع.



الحالة الثالثة إضافة إلى معلوماتنا عن أسباب الرشوة ومصادرها

تُطلب الرشوة وجود فاعل قابل للارتشاء ومصدر للثروة يتحكم هذا الأخير في الولوج إليه.

يعتبر الفاعل قابلا للارتشاء، عندما يكون له استعداد لاتخاذ قراره بمقابل، لفائدة طالب الولوج (الراشي)، وذلك مقابل فائدة خاصة غير مُستحقة⁽¹⁾.

إدن، ما هو "الريع"؟: "ينشأ الريع كلاما تجاوز الطلب بكثير حدود العرض. قد يكون هذا الحد راجعا إلى عوامل طبيعية، أو إلى تنظيمات إدارية، أو إلى حالة احتكار، فهو وبالتالي مرتبط بحالة ندرة آنية أو دائمة. الريع المتحدث عنها في النص أصناف وأنواع : تجارية أو مالية أو تقنية أو جغرافية، آليخ. لما يسيطر شخص (عمومي كان أو خصوصيا) على منفذ الولوج إلى ثروة من الثروات ليس منح أو لا يسمح بالوصول إليها، يتعلق الأمر بما يسمى "ريع الموقع" أو "ريع الوضعية". وتدفق الرشاوى غالبا ما يتفرع عن الريع الخاضعة لسلطات ذات طابع تنظيمي. أما

عندما يكون الوصول إلى الخيارات حرا، فإن هذا التدفق لا يجد سبلا
كثيرة لسريانه.”⁽²⁾

هكذا يمكن التوصل إلى صيغة رياضية للرسوة على الشكل التالي:
الرسوة = الاحتكار + سلطة تقديرية - الشفافية⁽³⁾

رأينا ما هو “الاحتكار” في ارتباطه مع “الريع”. أما “السلطة التقديرية” فتعني: ”مجال التصرف الذي يتمتع به شخص أو مجموعة أشخاص أو مؤسسة من المؤسسات في اتخاذ قرارات دون حسيب أو رقيب.“⁽⁴⁾ والفرقاء. أو للمجتمع أو ممثليه أو هيئاته من طرف الأشخاص أو الهيئات المؤتمنة على مصلحة أو ثروة في ملك المجتمع أو فئة من فئاته (شركة أو جمعية، مثلا).

ينبغي، إذا، أن يكون المرتشي صاحب سلطة تمارس دون محاسبة أو مراقبة، أو يكاد، على مسلك من مسلك الولوج إلى الثروة وتسمح بالتالي باقتطاع مقابل من الراغبين في الوصول إليها. لكن، لنذكر أن أمر الرسوة مستفحلاً ومتعدد الأشكال والأنواع والأسباب : معقد، باختصار. وهذا التعقيد يصعب التعبير عنه بمعادلة رياضية كالتي رأينا أعلاه.

(1) التكوين....ص.15.

(2) التكوينص.69.

(3) التكوينص.16.

(4) التكوينص.50_51.



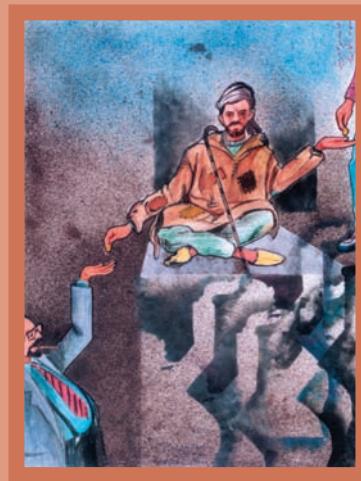
الحلقة الرابعة بعض تعريفات الرشوة

- هناك التعريفات القانونية التي وقفنا عليها في الحلقة الثانية، والتي تبقى مرتبطة بحالات وأشكال معينة يهتم بها القضاء.
- الرشوة هي تحريف سلطة مال الخدمة مصالح شخصية سواء تعلق الأمر بسلطة سياسية أو قضائية أو إدارية أو اقتصادية.⁽¹⁾
- ورغم كون تعريفات الرشوة وليدة مقاربات عديدة أو آفاق نظرية خاصة، فإن هذه التعريفات تلتقي كلها عند حد أدنى من الاتفاق مفاده أن الرشوة هي “تعدي الحدود المتمثل في تسخير مهمة عمومية لغاية الربح الشخصي [...]”

ذلك، نعتقد أن هذا التعريف يحصر المسألة في حدود فهم ضيق يسعى إلى تعين تصرفات فردية أكثر مما يرمي إلى تحديد المنطق

”الامتيازات غير المستحقة“، أو ”الخدمات العينية“، آخ. وهكذا يصير مجالها غير قابل للتحديد، يتراوح بين أمر غير ذي بال (تسليم نسخة من عقد الازدياد، مثلاً) وأمر غاية في الأهمية (عمولة متناسبة مع كلفة بناء سد أو مطار أو طريق سيار). يتعلق الأمر في الحالة الأولى بشكل من أشكال الابتزاز، بينما يكتسي في الحالة الثانية شكل تعاقد بين الراشي والمرتشي.”⁽²⁾

(1) التكوين ... ص. 13.
(2) التكوين ... ص. 50.



الحالة الخامسة بعض المواقف الفكرية والدينية والأخلاقية من الرشوة

- لا شك أنكم قد ذكرتم على رأس قائمة الآيات والأحاديث والحكم والأمثال، آلح الحديث الشريف: ”لعن الله الراشي والمرتشي“، إذن، لا تنسوا الآية الكريمة في بلاغتها ودقتها: ”ولا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل وتدلوا بها إلى الحكام لتأكلوا فريقا من أموال الناس بالإثم وأنتم تعلمون.“ (البقرة، 188).

- وتعرفون الآن موقف القانون، تذكروا أنه أحدث محكمة خاصة لبعض حالات الرشوة واستغلال النفوذ تصير فيها الجُنح (أقصى عقوبتها خمس سنوات ”حبسا“) جنائيات (أدنى عقوباتها خمس سنوات ”سجنا“).

- ولربما تذكرتם قليلاً من كثير مما قاله وزراء وقادة أحزاب وغيرهم من الساسة عن استفحال الرشوة و ”المال القذر“ في مختلف مجالات حياتنا، ومنها السياسية (الانتخابات).

- وكمثال على موقف الهيئات غير الحكومية والمجتمع المدني، نسوق مقتطفا من ميثاق الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة: ”نعتبر الرشوة ممارسة غير مقبولة لا تطاق [...] إن الرشوة بتعدد أشكالها، تشكل داء يتعارض بشكل مباشر مع الطموح المشروع للديمقراطية اليومية. ديموقراطية معاشرة في إطار احترام حقوق الفرد وكرامته. ديموقراطية تستند إلى تنمية اقتصادية واجتماعية منسجمة وعادلة في توزيع ثمارها.“ (الميثاق، الدار البيضاء، 6 يناير 1996).⁽¹⁾

واليآن، لنتفحص وجها آخر لأخلاقنا وأفعالنا الاجتماعية ...

(1) منشور ضمن ملحقات كتاب التكوين ...



الحلقة السادسة الموقف الفعلى السائد في مجتمعنا من ظاهرة الرشوة

- يُميز Heidenheimer في تصنيفه للرشوة ثلاثة نماذج : "الرشوة السوداء" وهي الأفعال التي يجمع الكل على إدانتها؛ و"الرشوة الريداء" (الرمادية) التي تتمثل في الأفعال التي لا تندد بها سوى طائفة محددة من القوم، و"الرشوة البيضاء"، التي تتسامل في أمرها أوسع فئات القوم.

- يتتسائل بعض الدارسين: "لماذا صارت بعض مظاهر الرشوة من الأمور المقبولة عموماً؟ ماهي الأسباب التي أدت إلى أن تصبح الرشوة لحظة أساسية في اعتبار ما هو "عادي"؟ ماهي تلك العصا السحرية التي أحالت الرشوة إلى وسيلة للجسم في نواب الدهر، على غرار ما يفعله القانون؟ من يشتكي من هذا الأمر ومن يحمد الله على وجوده؟ ماهي الظروف التي تضافت لتجعل من الرشوة اليوم اتجاهها ضارياً في عمق المجتمع برمته؟ لماذا نصادف العديد من يبدو أنهم يقبلون أن تعبر الرشوة عن وجودها بقوة في حياتنا اليومية؟"(1)

- قامت إحدى العاملات في مجال محاربة الرشوة بتسجيل الألفاظ والعبارات والمقولات آخ، التي جمعتها من الحاضرين في إحدى حلقات التكوين، والتي تتعلق بالرشوة وما إليها (استغلال النفوذ، تبادل المصالح، الإثراء غير الشرعي، آخ) فوصلت إلى حوالي الستين، وهو ما يعبر عن مدى "إنتاجية" اللغة الشعبية في هذا المجال!

ثلاث عبارات فقط تدين الممارسات المشار إليها أو تتبرم منها. وتنسق صاحبة الدراسة : "أن اللسان الشعبي لا يدين الرشوة بكل وضوح، بل يبدو فيه المرتشي أكثر دهاء ومكرًا من غيره وأقدر على تلافي المتاعب والمصاعب. شخصاً جديراً بالثناء : فهو "معلم" بارع في صنعته. هكذا تصير الرشوة مهارة أكثر مما تمثل عاهة اجتماعية. أما الممتنعون عن الرشوة فهم الذين يصيرون سذجاً ("نية") عنيدين ("راسو قاسح") يمنعون "الحركة" من أن "تدور" دورتها ("حرّمها على راسه وعلى الناس")."⁽²⁾

- يمكن أن نعتبر هذا تبريراً "إيديولوجياً" للرشوة. لكن أهل الرشوة يجندون لها مبررات "عملية" كذلك، اقتصادية وغيرها.

- "وعلى العموم تطرح الحجج التالية دعم الممارسة الرشوة :
- 1. في غياب قطاع خاص قوي، تُشكل الرشوة نمطاً لتراثكم الرأسمالي من شأنه التخفيف من حدة هذا العجز :
- 2. تُدخل الرشوة المرونة الضرورية في العلاقات الاقتصادية أو الإدارية المتميزة بالانحسارات التي قد ترقى إلى درجة الإعاقات البيروقراطية أو المؤسساتية :
- 3. تُعبر الرشوة عن روح المبادرة وتمثل ورقة رابحة بالنسبة إلى الأقليات المقدامة وسط بيئة غير ملائمة."⁽³⁾

"اللف والدوران في تقييم الرشوة ظاهرة عامة، وإن كان هؤلاء وأولئك، كما سبق ذكره، يقفون علينا موقف المستنكر للرشوة ومساؤها، مع الإصرار على كتمان سرها؛ إذ غالباً ما يأتي الحديث همساً ومناجاة عن "الأثار الحميدة" التي "تبرر" الرشوة، ومنها:

- "الكل يفعل ذلك"؛

- "لا تكونوا سذجاً؛ إنها عملية متداولة!"؛

- بها "تدور الحركة"؛

- بفضلها "تحقق الحقوق"؛

- "موضوعياً، يصعب على الإنسان أحياناً أن يكون نزيهاً"؛

- "الراشي في حالة دفاع مشروع عن النفس"؛

- "إن الأمر عادي؛ أجر المرتشي لا يكفيه"؛

- إنها "من ضرورات النشاط الاقتصادي"؛

- إنها "الوسيلة الوحيدة للتلافي المضائقات"؛

- إنها تكمن من تلافي "متاهات لا مخرج منها"؛

- آخ. آخ. (4)

لنكتف الآن أيضاً بتأمل هذا "اللف والدوران".

(1) التكوين... ص. 44.

(2) نجيب بودريالة، محاربة الرشوة، حالة المغرب، دراسة منجزة لحساب برنامج الأمم المتحدة للتنمية، فبراير 1999. انظر كذلك التكوين... ص. 132.

(3) التكوين... ص. 14. التأكيد على العبارات من عندنا.

(4) التكوين... ص. 54-55. التأكيد من عندنا.



الحلقة السابعة للذكرى والعبرة كيف تحارب بلادنا الرشوة؟

”في سنوات 1964، 1971 و 1996 عادت الرشوة، كما كانت دوما، إلى واجهة الأحداث بنفس الحدة، وكان المحاكمات والعقوبات وكل من زج بهم في السجن من وزراء وموظفين سامين... لأن كل هذه الأمور لم يكن لها على الممارسات أي أثر يذكر. يتضح، إذن، أن القوانين المستحدثة لزجر الرشوة، والمحاكم المستحدثة للنظر في أمرها، والمحاكمات التي أقيمت لزجرها، لم يكن لها الأثر المبتغي. وهكذا لا يبقى إلا أن نحصل الحال: أن المنهج المتبعة لم يكن ملائما.

لم تكن التدابير المناهضة للرشوة مُندرجَة في سياق برنامج مستمر لمكافحتها بقدر ما كانت استجابة ظرفية لمشاكل آنية طرحت في المجالات الاجتماعية والسياسية. كانت الحملات قصيرة الأمد: وليدة يومها وما لها من غد. ولم تكن غايتها استئصال الممارسات الضارة، بل وحتى الحد منها، بل كان حَسْبُها تقديم بعض الأضحيات قرياناً للرأي العام وتکفيراً عما اقترف من زلات سياسية، بل، ويمكن

لهذه الحملات أن تتيح الفرصة للتخلص من خصوم سياسيين أو منافسين اقتصاديين.

كلما اشتدت الأزمة استحدثت قوانين جديدة، ولجن جديدة للمراقبة، وهيآت قضائية خاصة وجديدة. ومع كل هذا تصير المنظومة الشكلية السابقة موضع اتهام وتسيير الأمور كما لو كان استبدالها بأخرى كافيا شافيا لحل المشكل. والحال أن مكمن الداء ليس في عدم جدوى القوانين أو عدم ملاءمة المساطر أو سوء تنظيم المحاكم، إذ تفضي الدراسة المتفحصة إلى تبُّين الخدمات الجلی التي كان لهذه المؤسسات أن تسديها لو تشبتت الدولة القانون وفرضت احترامه. وطبق القضاة أحكامه والتزموا بإجراءاته غير منصاعين للضغوط : وبعبارة أخرى لو توفرت الإرادة الاجتماعية والسياسية الدائمة للسير بالصلاح إلى غايتها ومنتهاه.»⁽¹⁾

(1) التكوين ... ص. 141-142.



الحالة الثامنة الراشبي والمرتشي رابحان، وكلنا خاسرون!

”لامفر لنا من الإقرار بأن البلدان التي تُشكل مرتع الرشوة مُزمنة تنتهي بال تعرض للانهيار الاقتصادي بل والتخلخل السياسي، حتى ولو كانت تتوفّر على موارد طبيعية مهمة كما هي الحال بالنسبة للزايير ونيجيريا على سبيل المثال.“⁽¹⁾
يُسجّل مناهضو الرشوة مساوئها المتمثّلة في التأثيرات السلبية التالية:

1. تُنسبب في هروب رؤوس الأموال:
2. تؤدي إلى انحراف في توجّه الاستثمارات لفائدة القطاعات المرتّشية والمضاربة على حساب القطاعات المنتجة:
3. تُنهك العمل الْكَفء بالبحث الدائب على الرشاوى:
4. تسمح باختلاس المساعدة الخارجية:
5. تُدخل احتكارات غير فعالة ...“⁽²⁾

أما نحن، فنعتبر أن تفشي أفعال الرشوة لا يمكن أن يؤدي، أياً كانت

"البراهين" إلى التعامي عن كونها أمرا منكرا، وأن الغايات لا يمكن أن "تطهر" الوسائل [...]

فإذا كانت "الأرياح" "متفردة"، لأن الراشي والمرتشي يقتسمانها حسب المصطلحات المرجعية للعقد الذي أبرماه، فالخسائر جماعية ومتراكمة تتحمل عبئها الجماعة بطريقه أو بأخرى.⁽³⁾

"غالبا ما تؤدي الرشوة إلى إفراج" مراقبة المطابقة للمواصفات" من محتواها، خصوصا في ميدان البناء والأشغال العمومية. مما قد ينجم عنه انعدام السلامة والتعرض لأضرار جماعية هائلة. ولنسق في هذا الباب مثلاً واقعة سبعة وأربعين قتيلاً في انهيار "عمارة" بفاس يوم 10 ديسمبر 1999. ومن الأرجح أن يكون هؤلاء القتلى ضحايا التعدد مجالات الرشوة في قطاع البناء والمصالح المفترض فيها مراقبة هذا القطاع. ولا جدال في أن ثمن هذا "الضرر الجماعي" كان باهظاً أكثر من مجموع مبالغ الرشوة المتداولة في قطاع البناء.⁽⁴⁾

"الكل يندد" بالآثار الوخيمة للرشوة" على نتائج الانتخابات، والكل يندد بتفشي "الأموال القذرة" في عمليات الاقتراع. لكن الأمر المؤكد هو أن الرشوة قائمة ويتم تقبلها على علاتها. إنها تعكس اختلالات بنيان برمهه : بنيان مجتمعنا، وتعبر تعبيراً لا مجال للشك فيه عن الانحلال الخلقي لشريحة واسعة من نخبنا."⁽⁵⁾

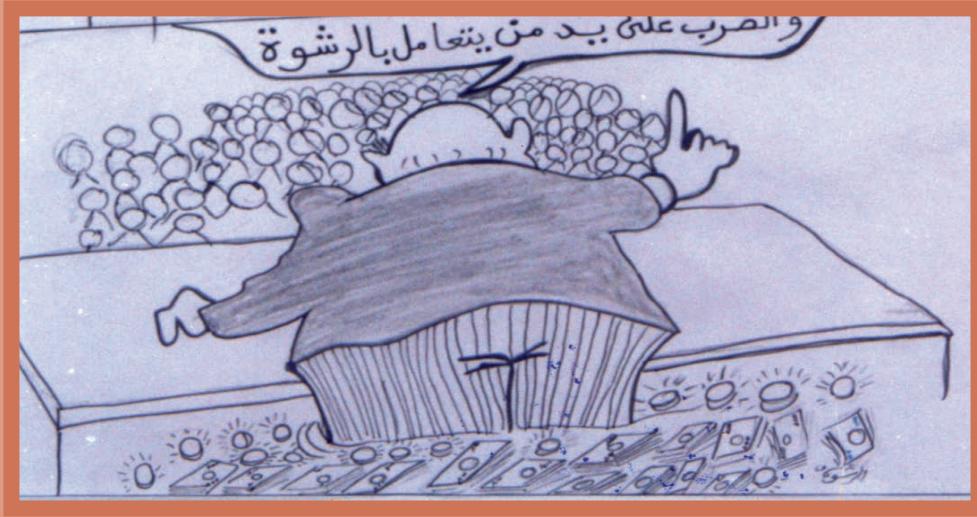
(1) التكوين ... ص. 14.

(2) التكوين ... ص. 14.

(3) التكوين ... ص. 55. التأكيد من عندنا.

(4) التكوين ... ص. 55. التأكيد من عندنا.

(5) التكوين ... ص. 46.



الحالة التاسعة منظومة وطنية لمحاربة الرشوة

”خلافاً للوهم، الذي مازال شائعاً بشكل كبير، فالإرادة الحسنة والتمسك بالأخلاقيات، على الرغم من قيمتها وضرورتها، لا يكفيان لمحاربة الرشوة. فمن أجل محاربتها، يجب، أولاً، معرفتها، وبالتالي رصدها لإدراك كونها تشكل ظاهرة اجتماعية شمولية تولد لها العديد من العوامل ومنها: تكاثر الوضعيات الريعية في الاقتصاد، وضعف الديمقراطية ودولة الحق، وابتذال الثقافة، وضعف الوعي الملحة للمواطن، آخ...“

وبالتالي لا يمكن لمحاربة الرشوة أن تقوم إلا منهجية على متعددة الأبعاد، ذلك أنه لا يمكن اختزالها في بعدها الاقتصادي (الريع) ولا في بعدها الجري (الشرطة والقضاء). فالنظام الوطني للنزاهة اختيار يكمن في اعتبار الأمة اليوم هي المجال الاجتماعي المناسب لخوض هذا النضال [...]“⁽¹⁾

”يشكل النظام الوطني للنزاهة اختيارا تنظيميا لمحاربة الرشوة. وكما يدل على ذلك اسمه، فإنه يُشكل، أولاً، نظاما مندمجا، بمعنى أنه مجموعة مُنسقة على المستوى الوطني تضم جميع الفاعلين في محاربة الرشوة.“

* الدولة والنظام السياسي:

* المقاولة والوسط الاقتصادي:

* وسائل الإعلام والتواصل:

* المجتمع المدني والوسط الجمعوي.

يرمي النظام الوطني للنزاهة أيضا إلى تزامن البرامج والأعمال في إطار استراتيجية وطنية تميّز بين الأهداف (الشفافية، إصلاح الدولة ومستلزمات المواطن) حسب أهميتها واستعجالها (المدى القصير والمتوسط والطويل).“⁽²⁾

لوحة بيانات لمكافحة الرشوة:

”تقوم الاستراتيجية على ثلاث دعائم وثيقة الارتباط ببعضها، هي:

- الشفافية:

- إصلاح المؤسسات

- وبروز الوعي بالمواطنة:

كما تعتمد على أربعة فاعلين رئيسيين هم:

- الدولة والمنظومة السياسية:

- المجتمع المدني:

- الاقتصاد والمقاولات:

- وسائل الإعلام.“

ويمكن تجسيم كل هذه المعطيات في جدول ذي مدخلين يعتبر بمثابة مبيان.

وسائل الإعلام	المقاولات	المجتمع المدني والجمعيات	الدولة والمنظومة السياسية	
				الشفافية
				إصلاح الدولة والمؤسسات
				الوعي الملحق للمواطن

وعلى سبيل الإشارة أيضا، يمكن تصريف الأهداف الثلاثة الكبرى إلى أهداف تابعة لها وإلى أعمال متربة عنها:

1. الشفافية (المدى القريب)

1.1. إنشاء "مرصد تخليق الحياة العامة"، على وجه السرعة:

2.1. تكريس دور وسائل الإعلام:

- بالحماية القانونية لاستقلاليتها:

- بسن قانون لأخلاقيات المهنة:

- بتأهيل الصحافيين للقيام بتحقيقات في عمق الميدان وللتتبع القضائي.

3. فتح ملفات الإدارة وتغيير التصرفات بشأن حجز المعلومات

وسريتها

2. إصلاح الدولة والمؤسسات (المدى المتوسط)

1.2. الإدارة

- التحديث وميثاق حسن التدبير:

- المركزي والمحلّي: التخليق وعدم التمركز:

- الشفافية (مداخيل الموظفين).

2.2. القضاء

- استقلال القضاة :

- علنية الأحكام .

3.2. الصفقات العمومية

3. الوعي بالمواطنة (المدى البعيد)

إنه أهم الأهداف وأطولها أمدا وأصعبها منلا :

1.3. تغيير الثقافة العائلية : الدور المهم للأمهات في المراحل الأولى للتربيـة، ضرورة تدرس أمـهـاتـ الـغـدـ، خـصـوصـاـ فـيـ المـجـالـ الـقـرـوـيـ.

2.3. التـكـوـينـ الـمـدـنـيـ بـالـمـدـرـسـةـ: صـيـاغـةـ كـتـبـ مـدـرـسـيـةـ لـلـتـرـبـيـةـ الـمـدـنـيـةـ ("ـالـوطـنـيـةـ"). حالياً : يـكـونـ مـنـ مـوـضـوـعـاتـهاـ وـاهـتـمـامـاتـهاـ مـسـارـ الـمـالـ الـعـوـمـيـ: مـالـ الـدـوـلـةـ وـمـالـ الـمـوـاطـنـيـنـ الـمـلـزـمـيـنـ بـأـدـاءـ الـضـرـائبـ، إـذـ مـنـ الـطـبـيعـيـ الـمـطـالـبـةـ بـتـقـديـمـ الـحـسـابـ عـنـهـاـ.

3.3. مـسـاـهـمـةـ وـسـائـلـ الـإـعـلـامـ وـالـمـجـتمـعـ الـمـدـنـيـ فـيـ التـرـبـيـةـ الـمـدـنـيـةـ إنـ لـوـحةـ الـبـيـانـاتـ هـذـهـ مـجـرـدـ خـطـاطـةـ أـولـيـةـ مـبـسـطـةـ يـمـكـنـ تـعـدـيلـهاـ وـإـغـنـاؤـهاـ. وـمـزـيـتهاـ أـنـهـ تـيـسـرـ قـرـاءـةـ التـقـدـمـ الـحـاـصـلـ فـيـ مـيـدـانـ مـحـارـبـةـ الرـشـوـةـ كـمـاـ يـمـكـنـهـاـ أـنـ تـشـكـلـ أـرـضـيـةـ لـلـتـفـاوـضـ بـيـنـ مـخـتـلـفـ الـفـاعـلـيـنـ

(3)؟

(1) التـكـوـينـ... صـ 137

(2) التـكـوـينـ... صـ 138

(3) التـكـوـينـ... صـ 145ـ146



الحلقة العاشرة الشباب والمجتمع المدني ضد الرشوة

"الفن من أجل الشفافية":

"يرمي مفهوم "الفن من أجل الشفافية" إلى البرهنة على مدى فعالية الفنون البصرية والأدبية والDRAMATIC في التحسيس بمشاكل المجتمع. ويهدف إلى التحسيس بموضوع النضال ضد الرشوة والمساهمة في بلورة نمط اجتماعي تسوده الشفافية. ومزية هذا المفهوم تأتي من الإمكانيات التي يتيحها في تجنيد مختلف الفاعلين والعمل في ميادين عديدة.

أ-موضوع مشاريع "الفن من أجل الشفافية"

تهدف النشاطات المدرجة في باب "الفن من أجل الشفافية" عبر مشاريع فنية تصوغها مجموعة بشريّة معينة وتحمّل مختلف قطاعات المجتمع. تهدف إلى إثارة الانتباه إلى ظاهرة الرشوة وإلى إدماج العمل على مكافحة هذه الآفة في برنامج للتنمية المستديمة.

بـ-الفاعلون

يأتي الفاعلون من مجالات مختلفة بالنظر إلى مؤهلاتهم. ويمكن أن نسوق، على سبيل المثال، لا الحصر، المجال الفني (فنون تشكيلية، سينما، فيديو، مسرح...)، الإدارة العمومية (جماعات محلية، وزارة التربية الوطنية، وزارة الشبيبة والرياضة، وزارة الصحة...)، قطاعات التعليم والتكوين والتنشيط الاجتماعي، ومؤسسات الأوقاف الثقافية، وشبكات الاحتضان والمنظمات غير الحكومية، آخ.

جـ-الفضاءات التي تستند عليها المشاريع

يمكن القيام بنشاطات الفن من أجل الشفافية في فضاءات جد متنوعة كالمؤسسات المدرسية والجامعية والمراكز الصحية والبنيات العمومية ودور الشباب والمطارات ومحطات النقل عبر الطرق أو السكك الحديدية، آخ. كما يمكن للأسوق والمواسم والمهرجانات ومخيمات العطل المدرسية... أن تمنح مختلف المشاريع فضاءات للتعبير.

هناك ملاحظات أولية لا بد من إبدائها عن القيام بنشاطات الفن من أجل الشفافية بشكل حلاق وفعال :

أولاً : لا بد لمشاريع الفن من أجل الشفافية أن تكون من مستوى فني رفيع وأن تعتمد طرقاً فنية متقدمة في انتقاء الأعمال التي تقدمها.

ثانياً : من المهم والأساسي أن تستوحي هذه الإبداعات الواقع الاجتماعي والسياسي والثقافي للجمهور الذي توجه إليه. فمفهوم الرشوة من المفاهيم التي تصعب الإحاطة بكل أبعاده السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ثالثا: الأعمال الفنية المنجزة في إطار الفن من أجل الشفافية لا تحيل بالضرورة، وبشكل مباشر، على الرشوة، إذ يبقى المعيار الوحيد هو ما ذكر أعلاه، أي القيمة الفنية والتلاؤم مع الجمهور المستهدف. وهذه بعض الاقتراحات لتنمية مشاريع الفن من أجل الشفافية:

- 1 : تنظيم لقاءات على المستوى الوطني يتدخل فيها فنانون من مختلف الميادين: بصرية، تشكيلية، مسرحية آخ.
- 2 : إعطاء أهمية خاصة للمشاريع التي تسمح باللقاءات المباشرة، كالمعارض وأوراش العمل في الجامعات والمدارس والمستشفيات والمباني العمومية.
- 3 : تنظيم حملات للتحسيس في المجال القروي تدرج في مشاريع تنموية وتقدم فيها نشاطات تربوية وثقافية وترفيهية. هذه النشاطات، يمكن القيام بها بمشاركة مع الجماعات المحلية التي يتتوفر فيها إحساس واهتمام بمكافحة الرشوة.
- 4 : لتفادي كل ما يمكن أن يحيد بالخطاب عن قصده، ينبغي إحداث لجنة لتقويم الإنتاجات الفنية و اختيارها تتكون من الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة ومنظمات غير حكومية وكفاءات مرجعية مهتمة بمحاربة الرشوة.“

إن الرسوم التي تتخلل هذا الكتيب كلها من إنجاز تلاميذ المدارس في إطار حملة التوعية التي قامت بها الجمعية المغربية لمحاربة الرشوة بالشراكة مع وزارة التربية الوطنية.

خاتمة

بإمكان أن نقول ونكتب أكثر مما قلنا وكتبنا في عشر "حلقات خضراء" وعشرين "حمراء". المهم أن هذا القول مجرد شحذ لل الفكر وإيقاظ للوعي وإيقاد له حتى يمتد إلى مجال الفعل.

ماذا نستخلص من الحلقات السابقة؟

- أن الرشوة في مجتمعنا حاضرة، ظاهرة، شائعة، دائمة، وأن السكوت أو التعامي عنها لن يكون إلا من باب قوله تعالى : "قل إنها لا تعمي الأ بصار، ولكن تعمي القلوب التي في الصدور" :

- أنها أمر بالغ التعقيد متعدد الأوجه ولا ينبغي أن نغفل أيًا من هذه الأوجه:
- دينيا وأخلاقيا. علينا أن نعي أن الوعظ والإرشاد وسائل غير كافية، لكن الفضح والتنديد ضروريين : لكل المتصدقين بالقيم والمقاديس و"الفضيلة المغربية" علانية والممارسين للرشوة سرا أو، على الأقل، "المتفهمين" لها؛

- اقتصاديا، ينبغي أن نعي ونوعي أننا كلنا خاسرون إن لم نكن ضحايا في أية صفة للرشوة، ما عدا شخصين وهما: الراشي والمرتشي؛
- سياسيا : أن نعي جيدا أن "المال القذر" اقتصاديا يستعمل سياسيا لإنتاج نخبة قدرة تعمل على تطبيع القذارة حفاظا على مواقعها... إلى أن تصير الرشوة حلقة لا سبيل للخروج منها.

كما أن السياسة القدرة تنتج المال القذر الذي يعيد إنتاجها.
فلما نتحدث عن "السلطة التقديرية" التي تتيح الارتفاع، بل تؤديه لنتذكر دائمًا أنها تجد منطلقاً لها ومآلها في وجود أشخاص ومؤسسات لا تُسأل عما تفعل. من جهة : ورعايا قد يسألون حتى عما يقولون. من جهة أخرى.

مما يفترض هيئات ومؤسسات وأشخاص يقل احتمال تعرضهم للعقاب، إن لم يكونوا معصومين من العقاب (بسبب الرشوة وغيرها). والاستثناء من العقاب يفترض وجود سلطة قضائية لا تملك دائمًا أن تتبعق الراشين

والمرتدين (تابعهم) ولا أن تقضي بعقابهم كما يقتضي الحال : حتى إن فعلت فإن عقوباتها لا تنفذ كما يقتضي الأمر.

وكل هذا يفترض أن حقوق المواطن في المشاركة في تدبير شؤونه والتعبير عن رأيه فيها والمطالبة بكشف قواعدها وحساباتها، آخ. لازالت تمثل استثناء إزاء واجبات الرعايا في السمع والطاعة والامتثال.

العمل ضد الرشوة، إذن، حلقة من حلقات النضال لفرض حقوق الإنسان، حقوق المواطن، دولة الحق (لا نقول "دولة الحق والقانون" فالحق يسمى على كل قانون يمكن أن يقيده، بل وينفيه!)... وكل هذه الحلقات متصلة مترابطة.

إذن، لما نقوم بعمل في مجال محاربة الرشوة، ينبغي أن نعي أننا نساهم أيضا في بناء المواطننة والديمقراطية وحقوق الإنسان. آخ. ولما نقوم بأي عمل في أحد هذه المجالات، يجب أن نعي أننا لا نقوم به لحد ذاته، بل للقضاء على الفقر والجهل والمرض، وعلى القهرا والظلم... وعلى الرشوة وما جاورها من آفات.

وأخيرا، هذه مجرد طبعة أولى وصيغة أولى من هذا الكتاب. الطبعات والصيغ القادمة ستتجزء بناء على الملاحظات والانتقادات والاقتراحات النابعة من تجربتكم.



الفهرس

3

تقديم

الصفحات الخضراء : ما نعرفه عن الرشوة وسبل محاربتها

7	الحلقة الأولى : ما نعرفه عن الرشوة في مجتمعنا
8	الحلقة الثانية : لنحاول تحديد الرشوة وأشكالها ومجالاتها
10	الحلقة الثالثة : لنبحث عن أسباب الرشوة
12	الحلقة الرابعة : لنحاول تعريف الرشوة
13	الحلقة الخامسة : المواقف الرسمية والنظرية من الرشوة
15	الحلقة السادسة : المواقف العملية السائدة في المجتمع من ظاهرة الرشوة
17	الحلقة السابعة : عن أشكال محاربة الرشوة
19	الحلقة الثامنة : ما الفائدة من الرشوة؟ ومن المستفيد منها؟ وما هي أضرار الرشوة ومن المتضرر منها؟
20	الحلقة التاسعة : كيف نحارب الرشوة؟
21	الحلقة العاشرة : كيف نحارب الرشوة؟

الصفحات الحمراء : ما يمكن أن نضيفه إلى معلوماتنا عن الرشوة وسبل محاربتها

25	الحلقة الأولى : أضف إلى معلوماتك عن الرشوة ومدى انتشارها في مجتمعنا
28	الحلقة الثانية : لنوسع معرفتنا بالظاهرة الرشوة وأصنافها ومجالات تعاطيها
32	الحلقة الثالثة : إضافة إلى معلوماتنا عن أسباب الرشوة ومصادرها
34	الحلقة الرابعة : بعض تعريفات الرشوة
36	الحلقة الخامسة : بعض المواقف الفكرية والدينية والأخلاقية من الرشوة
38	الحلقة السادسة : الموقف الفعلي السائد في مجتمعنا من ظاهرة الرشوة
41	الحلقة السابعة : للذكرى والعبرة كيف تحارب بلادنا الرشوة؟
43	الحلقة الثامنة : الراشي والمرتشي رابحان. وكلنا خاسرون!
45	الحلقة التاسعة : منظومة وطنية لمحاربة الرشوة
49	الحلقة العاشرة : الشباب والمجتمع المدني ضد الرشوة
52	خاتمة